فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003

The effectiveness of fiscal policy to eliminate unemployment in Iraq after 2003

م.م مهند خميس عبد

كلية الأدارة والأقتصاد / جامعة الفلوجة

المستخلص

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة بعد عام 2003،ونظراً لدور السياسة المالية في تحقيق الاهداف المرجوه من خلال الايرادات العامة والنفقات العامة على معدل البطالة والذي يعتبر مؤشر أساسي في اقتصاد أي دولة. من أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول ادوات السياسة المالية ومفهوم البطالة واسبابها واهم انواعها، وقسم تطبيقي لتحليل تطور الايرادات والنفقات العامة وبيان العجز والفائض في الموازنة العامة وتحليل معدلات البطالة خلال مدة الدراسة (2003–2014)، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان من اهمها أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ويعكس الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال اداواتها في التقليل من معدلات البطالة وان الهدف الرئيس للبحث دراسة ابرز التطورات للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي في جانب الموازنة العامة (الايرادت والنفقات) للمدة (2003–2014) واثرها على مستوى البطالة من خلال الحد من ظاهرة البطالة في العراق.

Abstract

Through the subject of our research we tried to show the effectiveness of fiscal policy to eliminate unemployment in Iraq in light of the current economic changes after 2003، Given the role of fiscal policy in achieving the desired objectives through public revenues and public expenditures on the unemployment rate, which is a key indicator in the economy of any country. For this purpose, this research was divided into a theoretical section to clarify the basic concepts about the tools of financial policy and the concept of unemployment and its causes and the most important types, and an application section to analyze the evolution of revenues and public expenditures and the statement of deficit and surplus in the general budget and analysis of unemployment rates during the study period (2014-2003), The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the increase in real public expenditures in a certain year leads to a decrease in the unemployment rate and reflects the role played by fiscal policy through its tools in reducing unemployment rates, The main objective of the study is to study the most important developments of the fiscal policy in the Iraqi economy on the side of the general budget (revenues and expenditures) for the period (2014-2003) and its impact on the level of unemployment by reducing the phenomenon of unemployment in Iraq.

المقدمة:

للسياسة المالية موقع مهم من بين السياسات الأخرى نظرا للمساهمة المهمة والفعالة وا للسياسة المالية موقلمؤثرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وان تأثيرها يكون على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويكون الهدف النهائي لها هو تحقيق اعلى مستوى من الدخل القومي من جانب ومن جانب اخر معالجة التضخم والبطالة والكساد من جانب اخر ، وهي احدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وان المستوى المتطور الذي وصلت اليه اغلب الأنظمة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الدول المتقدمة ساهمت بشكل

مباشر او غير مباشر في تطوير تلك البلدان وتطورها فهي حقيقة لايمكن ان نتجاهلها ، وتقدمها يظهر حقيقةً لا بد من فهمها ووعيها بشكل دقيق، وهي دراسة تلك السياسات التي اتبعتها تلك الدول حتى بلغت ما بلغته من هذا الأنموذج المنظم والمدار بطريقة متقنة، تبدأ بمدخلات مدروسة وتنتهي بمخرجات ذات فائدة مرجوة وبما يخص هذه الدراسة بمعالجة دقيقة وشاملة وصلت حد النضج متمثلة بالسياسات المالية لتلك البلدان.

إذاً السياسات المالية التي أظهرت تفوق تلك البلدان اقتصادياً، وحتى على صعد أخرى، تدعو إلى دراسة ماهية السياسة المالية في تلك البلدان آنفة الذكر، وإلى محاولة الاستفادة من نظريات تلك السياسات وتطبيقاتها في المجتمعات النامية، مع الاعتقاد بأ ن تلك السياسات يمكن أن تكون أدوات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية وتخفيف حدة البطالة في البلدان النامية .سيتم في هذا البحث دراسة مفاهيم وتعاريف السياسات المالية من جهة من خلال بيان تعريف أدوات وأهداف وآلية عملها، و من جهة أخرى دراسة فاعلية السياسة المالية واثرها على تذليل مستوى البطالة في العراق.

أهمية البحث:

تبرز أهمية إختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية خاصة وأن العراق من بين الدول النامية التي تعاني من البطالة .

مشكلة البحث :

تعد مشكلة البطالة احدى أهم المشاكل التي تحضى بأهتمام السياسين والاقتصادين وفئات المجتمع الاخرى، لذلك تدور مشكلة البحث في مامدى فعالية السياسة المالية في العراق في معالجة مشكلة البطالة من خلال الايرادات التي تجنيها الدولة والنفقات التي تنفقها الدولة في الثاثير على حجم البطالة في العراق للمدة من 2003-2014

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ابرز التطورات للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي في جانب الموازنة العامة (الايرادت والنفقات)، للمدة (2003-2014) واثرها على مستوى البطالة من خلال الحد من ظاهرة البطالة في العراق.

فرضية البحث :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام ومن بينها البطالة، وهذا التأثير يفرز نتائج مختلفة من حيث الإيجاب او السلب على الاقتصاد ككل وذلك وفقاً للظروف المختلفة التي يمر الاقتصاد المحلي.

اسلوب وهيكلية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد الى التقارير الاقتصادية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وقد قسم البحث الى أربع محاور

المحور الاول: مفهوم وادوات واهداف السياسة المالية

المحور الثاني: البطالة مفهومها، أنواعها، اسبابها

المحور الثالث: تحليل الايرادات والنفقات العامة ومعدلات البطالة في العراق

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: مفهوم وادوات واهداف السياسة المالية

اولاً – مفهوم السياسة المالية: –

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والإقتصاديين ندرج منها على سبيل المثال: –

- تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، (علي،1997، ص 21)
- عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق والمصادر لهذة الإيرادات من اجل تحقيق الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وفي مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الإستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع واتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين، (فوزي ، 1992 ،ص 12).
- وتعرف السياسة المالية أيضاً بأنها (تغيير أدوات الموازنة من إيرادات ونفقات من اجل التأثير في الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة .(كمال ،1993،ص،293)
- كما عرفه اخرون بأنها :– بعض الأساليب والقواعد والإجراءات والوسائل والتدابير التي تقوم بها الدولة من اجل إدارة النشاط المالي الخاص بها بأكبر كفاءة ممكنة من اجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال مدة زمنية معينة .(عبد الغفور ،2009،ص222)

من خلال ماسبق يمكن ان نعرف السياسة المالية التي يعود لها الفضل باستخدام الحكومة لايرادتها ونفقاتها العامة والتي تكون منظمة في الموازنة العامة لغرض تحقيق اهداف مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة على الإنتاج والدخل والتوظيف ومعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني التي تقود الى الاستقرار ومواجهة الظروف المتغيرة.

ثانياً: – أدوات السياسة المالية: –

يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية الى ثلاثة اقسام: –

1– الإيرادات العامة: –

حصول الحكومة على الإيرادات يأتي بعدة اشكال لغرض تمويل النفقات التي تقوم بها الحكومة ، وان الحصول على الإيرادات لايقتصر على تمويل الانفاق فقط ، فقد تستخدم في النشاط الاقتصادي ففي حالة الركود الاقتصادي الذي يكون معدلات البطالة مرتفعه فقد تقلل الحكومة من جني الإيرادات من اجل زيادة الدخول وبالتالي انخفاض معدلات البطالة ،وفي حالة التضخم الاقتصادي فتكون الصورة بالعكس اذ تلجأ الدولة الى زيادة الإيرادات على حساب النفقات العامة من اجل تقليل النشاط الاقتصادي من اجل الحد من ظاهرة التضخم ، وان ابرز المصادر التي تحصل بها الحكومة على الإيرادات يمكن اجمالها بما يأتي:–

أ– الضرائب:

يمكن ان تقسم الضرائب الى قسمين / القسم الأول الضرائب المباشرة وتفرض على ذات الثروة (الدخل وراس المال) فأن ضريبة الدخل تفرض على الدخل عندما يتحقق الدخل ، وضريبة رأس المال تفرض عند وجود رأس المال .(فرهود ،1990،ص، 178) ، والقسم الثاني الضرائب غير المباشرة وتفرض عندما ينفق راس المال كضريبة للمبيعات

) وضريبة الإنتاج ، وضريبة القيمة المضافة تعتبر الضريبة غير المباشرة والضريبة المباشرة وهي من اهم الأدوات المالية وذلك لأنها :- (غدير ،2010،ص،15)

- تجلب للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات العامة.
- التدخل في الشؤون الاقتصادية من خلال استخدامها، حيث يمكن اعفاء بعض القطاعات الاقتصادية من الضرائب من اجل تشجيع الاستثمار في هذه القطاعات، ويمكن زيادة الضرائب على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات التي لايرغب القطاع الخاص في القدوم اليها.
- وان الضرائب وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية استخدام الضرائب التصاعدية والتي تكون بصورة طردية مباشرة مع الدخل ، وتخفيض الضرائب غير المباشرة ، وان للدولة الحرية في زيادة او تخفيض الضرائب تبعاً للهدف الذي ترغب في الحصول علية ، فقد تلجأ الدولة الى زيادة الضرائب للحد من ظاهرة التضخم ، وذلك عندما يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي ، وقد تقوم بتخفيض الضرائب من اجل مواجهة فجوة انكماشية عندما يكون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي ، أو عندم تكون معدلات البطالة مرتفعه فتلجأ الحكومة الى تخقيض الضرائب لغرض زيادة الدخول وبتالي زيادة الطلب الكلي .

أ- القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة: - بأنها مورد من موارد الدولة المالية واداة تمويل الانفاق العام وهو دين يكتتب من خلال سندات لافراد الجمهور والمؤسسات المالية او المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة او المؤسسات المالية او الافراد والمصارف في الخارج والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية مع التعهد بتسديد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقاً لشروطه، (فوزي ،1992، ص،3)، وللقروض اثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية ،(المهايني والخطيب ،2000،ص،288). وقد تستخدم الحكومة القروض من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود الاقتصادي تلجأ الدولة الى تسديد مابذمتها من قروض الى القطاع الخاص أو الجمهور، أذا كان القرض داخلي اوالى الشركات أو الدول اذا كان القرض خارجي ، وبهذا تزيد نسبة السيولة في الاقتصاد وتزيد من الطلب الكلي ، أما في حالة التضخم الاقتصادي فتلجأ الحكومة الى اصدار السندات ومن ثم بيعها الى الجمهور او الشركات او المؤسسات في القطاع الخاص ، وبذلك فهي تقلل من نسبة السيولة في الاقتصاد الوطني وبالتالي ينخفض الطلب الكلي .

ب- الرسوم :-

بصفة عامة يعرف بأنه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون الى الدولة أو لأي سلطة عامة مبلغ من المال لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها اصحابها بجهدهم أويكسبونها بدون جهد ،(رفعت ، 1975 ،ص181).

ت- إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة ،وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة،وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.

ث- الإصدار النقدي:

هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) ، وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي ،(عبد المنعم فوزي ، 1992 ، ص 308).

2- الإنفاق العام:

يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها .فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني .أذ تؤكد الأنظمة الليبرالية دائماً على خفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وإنجاز المشاريع الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بآن واحد .كما أ ن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقاً لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألاّ تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار .وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وقد تستخدم الإعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى زيادةالإنتاج.(النجار ،1982 ،ص،123).

3- عجز الموازنة:-

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة من اجل زيادة حجم الانفاق العام أذ قد تلجأ الدولة في بعض الأحيان الى الإصدار النقديلغرض تمويل المشاريع المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي .وإن الدول المتقدمة لاتعمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

ثالثاً- تقسيمات الايرادات والنفقات العامة

يجب التنويه إلى أن بعض الاقتصاديين قاموا بإدراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الإنفاق العام ونظرية الإيراد العام وموازنة الدولة، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة وتقسم النفقات العامة والايرادات العامة الى مايأتي :-

1. انواع الايرادات العامة: -

يمكن القول إن الدولة تحصل مقابل ما تقدمه للأفراد من خدمات على ثلاثة أنواع من الإيرادات وهي: - (شهاب، ١٩٨٨ ، ص، 20)

أ- أثمان عامة عن بيع بعض السلع والخدمات التي يغلب عليها النفع الخاص ويطلق على هذه الأثمان أيضاً الفوائض الاقتصادية.

ب- رسوم عامة عما تقدمه للأفراد من خدمات يغلب عليها النفع العام، ولكنها تحقق لهم نفعاً خاصاً.

ت- ضرائب على دخول الأفراد وثرواتهم تحصلها الدولة كمقابل للخدمات الأساسية غير القابلة للتجزئة التي تؤديها لجميع الأفراد بغير تمييز. ولكن قد تلجأ الحكومات استثناءاً لموارد أخرى تكميلية على جانب كبير من الأهمية لمواجهة العجز في الموارد السالفة الذكر ألا وهي:(القروض العامة، والإصدار النقدي، وضريبة رأس المال) .

2. انواع النفقات العامة :-

بالنسبة للنفقات العامة فإن تقسيمها النظري ينطوي على تقسيم النفقات من حيث دوريتها وتقسيم النفقات من حيث مقابلها أو آثارها .حيث يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بهدف تحقيق هدف محدد،(شهاب .1998، ص ٥).

أ- النفقات الحقيقية: - تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية رأسمالية :-

- فالنفقات الجارية :- تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها .ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت، وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية، ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام، وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.
- النفقات الاستثمارية :- فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة.

ب- النفقات التحويلية: - تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم هذه النفقات تبعاً لأغراضها لثلاثة أنواع: .(شهاب .1998، ص 7)

- النفقات التحويلية الاقتصادية :- تشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، إما لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.
- النفقات التحويلية الاجتماعية :- تشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتتزايد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاضر نظراً لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.
- النفقات التحويلية المالية :- تشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساساً فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية. وبهذا يمكن القول :إن هذه النفقات بما تحققه من أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية يمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، تستطيع الدولة أن تتحكم بها لتحقيق مصالحها وأهدافها، فعندما تغلب على سبيل المثال النفقات التحويلية على النفقات الحقيقية، إنما يعني ذلك

سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات، وبالمثل فإن غلبة النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية وتزايد الأولى بمعدل أسرع من الثانية إنما يعني اهتمام الحكومة بتدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن تركيز الحكومة على تقديم الإعانات للمشروعات الاقتصادية بهدف تمكينها من تثبيت أسعار السلع التموينية الأساسية، إنما يوضح رغبتها في تخفيف المعاناة عن الطبقات الفقيرة .

رابعاً – أهداف السياسة المالية :-

ان هدف السياسة المالية هو تحقيق اهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الحكومة. اذ تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي :- (فريد ، ، 1964 ،ص 147)

أ–التنمية الاقتصادية:- التنمية عنصر اساسي للنمو إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لان النمو يعبر عنه بالزيادة الاجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان(تغيير في حجم الاقتصاد)، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل و أيضا التغيرات في هيكله. إن أهمية المبالغ المعدة للاستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق اقتطاعها كل ذلك أدى إلى جعلها اداة في خدمة التنمية الاقتصادية ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها منتجا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أي أن تساهم النفقات التي تجريها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني ورأس المال المقتطع. ، أما فيما يخص الايرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها ، بمعنى أن تتكون من الدخل والثروة اللذين يغذ يان النفقات ،وأن يعطى كتلة من الايرادات و لاكن دون أن تسيء إلى الإنتاج الوطني لكن يجب كذلك أن يكون النهج المتبع في الاقتطاع الذي لا يسيء ألى تكوين رأس المال أو تنمية الانتاج.

ب –تحقيق العدالة الضريبية :- (فريد ، ، 1964 ،ص، 147)

من واجبات الدولة هو تحقيق العدالة لاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية ذلك لان العدالة الشاملة التي تسيطر على علاقات التبادل الخاصة تفسح المجال امام العدالة التوزيعية التي تهدف الى اعطاء كل فرد في المجتمع حقه من الحاجات الضرورية، ذلك لان الدولة تلعب دور المعدل فبالعملية التدخلية فهي تقتطع من الافراد

ج– تحقيق العدالة الاجتماعية :(السيد ، 1996 ، ص، 459)

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها .فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

ذ– إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال السياسة المالية .(السيد، 1996،ص، 459)

ان توزيع الدخل في كل مجتمع يتحدد تبعاً لملكية وسائل الإنتاج ، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع.

المحور الثاني: – البطالة مفهومها، أنواعها، اسبابها

اولاً – البطالة: –

لأعطاء المفهوم الصحيح للبطالة سوف نتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، وكيفية حساب المعدل العام للبطالة، و بيان الفئات الداخلة في صنف العاطلين عن العمل حتى نزيل التصور الخاطئ لدى العوام بأنه كل من لا يشغل منصب عمل فهو عاطل .وسنتطرق أيضا من خلاله إلى مختلف أنواع البطالة و ذلك لإعطاء فكرة حول مدى صعوبة تقدير معدلات البطالة بالدقة اللازمة، ثم صعوبة معالجتها حسب الأسباب المنشأة لها و حسب الإمكانيات المتاحة و المتوفرة للحد من هذه الظاهرة. وبشكل عام يمكن تعريف البطالة على انها :– كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل او من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الانتاجية للسلع والخدمات بشكل امثل.(سرمد ، ٢٠٠،ص5) .وعموما هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية وهما :– (رمزي،1998،ص14–15)

1. أن يكون قادرا على العمل.
2. أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) على تعريف العاطل بأن (كل منْ هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى) وينطبق هذا التعريف على العاطل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطل الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ثانياً – أنواع البطالة:

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة .فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان الصناعية الرأسمالية ..ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي: –(الحلو ، 2008، ص ،8)

1. البطالة الدورية: – التي تظهر بسبب الدورات الاقتصادية وتختفي مع انتقال الاقتصاد الى وضع الرواج او الانتعاش.
2. البطالة الاحتكاكية: – ويعود هذا الشكل الى حركة العاملين وانتقالهم من عمل الى اخر.
3. البطالة الهيكلية: – وهي تنشأ عن تحولات في الطلب او تغيرات في التكنولوجيا بحيث ان القوى العاملة بخبرتها ومؤهلاتها تصبح غير متسقة مع الطلب في سوق العمل.
4. البطالة الموسمية: – وتظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل
5. البطالة المقنعة :– وهي التي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفرا او سالبا والبلاد النامية الزراعية من اشهر الامثلة على هذا النوع من البطالة
6. البطالة السافرة: – وهي حالة تعطل لقوى العمل وهي من الممكن ان تكون احتكاكية او دورية او هيكلية ويمكن ان تطول المدة الزمنية او تقصر.

ثالثاً- أسباب البطالة: - (حسين، وسعيد، ٢٠٠٤ .ص ٣٢)

هنالك كثير من العوامل التي تسبب البطالة او تزيد من حدتها بعضها مباشر تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة مؤسساته ودرجة نموه وتوسعه وكفاءة ادائه . وبعضها الاخر يتعلق بالعاملين انفسهم من حيث مدى قدرتهم ورغبتهم في العمل او مدى مؤهلاتهم وكفاءاتهم وفرص التدريب والتاهيل التي حصلوا عليها . اضافة الى اسباب اخرى غير مباشرة ... وعموما فان اسباب البطالة يمكن اجمالها بما يأتي-:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني.
2. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
3. السياسة النقدية.
4. كثافة راس المال في الصناعة.
5. انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الاجمالي.
6. تدفق العمالة الوافدة.
7. الأحداث السياسية والايرادات العامة.
8. التصحيح الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص

المحور الثالث :- تحليل الايرادات والنفقات العامة ومعدلات البطالة في العراق

اولاً- تحليل الإيرادات العامة :-

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول(1) وكما يأتي : -

الجدول (1)

تطور الإيرادات العامة مابين المدة(2003- 2014) (مليار دينار)

السنوات	مجموع الايرادات	نسبة تطور الايرادات %
2003	21463	-
2004	32982	54
2005	40502	23
2006	49063	21
2007	54594	11
2008	80252	47
2009	55204	(31)
2010	70178	27
2011	108807	55
2012	119817	%20
2013	113840	%5-
2014	105387	%7-

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديريةالحسابات القومية. للمدة (2003-2014)

من خلال الجدول (1) نلاحظ مايلي:-

بلغت مجموع الايرادات في الموازنة العامة (21463) مليار دينار لعام 2003 أذ يلاحظ الارتفاع الواضح في الايرادات العامة لعام 2004 والبالغ (32982) مليار دينار حيث يشكل ما نسبته (54%) من إجمالي الايرادات العامة. وفي عام 2005 ، تبين الموازنة العامة للدولة وجود زيادة واضحة في جانب الايرادات عن المستوى الذي بلغته في عام 2004 اذ ارتفعت الايرادات المتحققة (40502) مليار دينار قياسا بالعام السابق ،أما في عام 2006 فقد بلغت الايرادات العامة(49063) مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت (21%) قياسا بالعام السابق، وارتفعت الايرادات العامة عام 2007اذ بلغت (54594) مليار دينار وبنسبة ارتفاع عن العام السابق بلغت (11%) ، واخذت الايرادات العامة في عام 2008 بالارتفاع اذ بلغت (80252) مليار دينار وبنسبة ارتفاع عن العام السابق بلغت (47%) التغيرات ناتجة عن ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 75 % نتيجة لأرتفاع اسعار النفط ، وفي عام (2009) سجلت ايرادات الميزانية الاتحادية للدولة لهذا العام أنخفاضا بلغت (55204) قياسا بالعام السابق يوضح إن هذه التغيرات ناتجة عن انخفاض الايرادات النفطية بنسبة(38.2 %) ونتيجة لحصول ازمة الرهن العقاري ، و تبين الموازنة العامة للدولة لعام 2010 وجود زيادة واضحة في جانب الايرادات عن المستوى الذي بلغته في عام 2009 اذ ارتفعت الايرادات المتحققة بنسبة (27%) قياسا بالعام السابق نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية في ضوء ارتفاع اسعار النفط ،وفي عام 2011 فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة إلى (108807) مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت (55%) نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (103) دولار عام2011 بعد إن كان (75) دولار للبرميل عام 2010، واستمرت الزيادة في الايرادات العامة ففي عام 2012 حققت الموازنة العامة للدولة زيادة في الايرادات بلغ(119817) مليار دينار وبنسبة (20%)عن العام السابق حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (107) دولار عام 2012 بعد إن كان (103) دولار للبرميل عام2011 ، فيما بلغت نسبة الإيرادات العامة لعام 2013حوالي (113840) مليار دينار وبنسبة انخفاض بمعدل نمو بلغ(-5%) ويعزى هذا الانخفاض الى جملة من الاسباب منها انخفاض الايرادات الاخرى بضمنها الايرادات النفطية التي تحتل اعلى اهمية نسبية (97.3 %) من اجمالي الايرادات وبنسبة (5.6 %)قياسا بعام 2012 ، من جراء انخفاض معدل سعر البرميل بنسبة(3.5 %) ، فضلا عن انخفاض كميات النفط الخام المصدر ، لتنخفض بذلك نسبة الإيرادات العامة ، اما في عام 2014، فقد حققت الموازنة العامة للدولة انخفاض واضح في الايرادات العامة بلغ حوالي (105387) مليار دينر وبنسبة انخفاض بلغت (-7%) عن العام السابق وقد يعزى السبب في هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط . والشكل الاتي يوضح تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2003-2014) :-

الشكل(1)

تطور الايرادات العامة للمدة من (2003-2014)

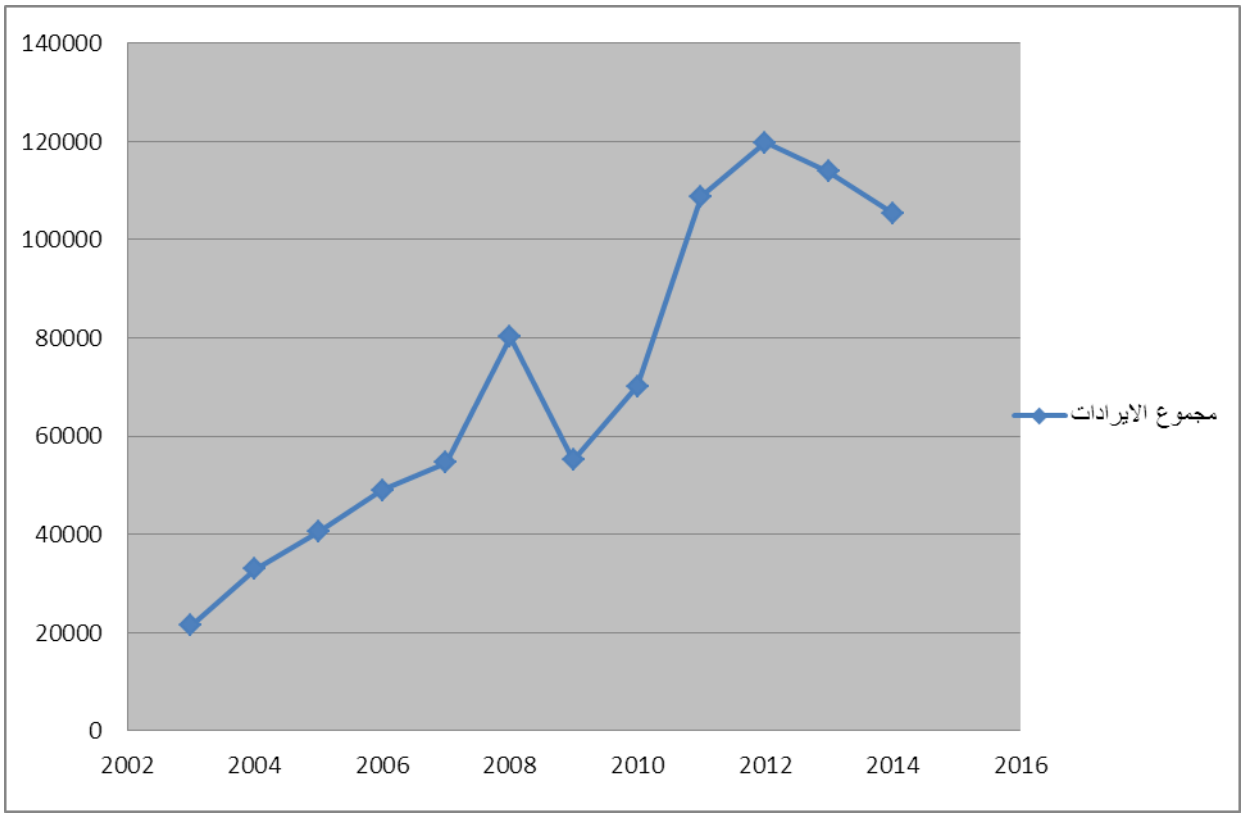

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً : تحليل النفقات العامة.

للنفقات العامة في العراق دوراً بالغ الأهمية في الإقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى الاقتصاد ككل . الامر الذي يدل على مدى كيفية انفاق الايرادات التي تحصل عليها الدولة وسبل توزيعها من خلال خلق فرص العمل للعديد من القوى العاملة الشابه والعاطلة على مستوى القطر في معالجة البطالة. ومن خلال بيانات الجدول (2) يمكن أن نلتمس أهم المتغيرات في النفقات العامة خلال مدة الدراسة .

الجدول (2)

تطور النفقات العامة مابين المدة (2003-2014) (مليار دينار)

السنوات	مجموع النفقات	% نسبة تطور النفقات
2003	19823	-
2004	32117	62
2005	26375	(18)
2006	38807	47
2007	39031	0.6
2008	59403	52
2009	52567	(11)
2010	70134	33

2011	78757	12
2012	105139	33
2013	119128	13
2014	83556	(30)

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديريةالحسابات القومية.للمدة (2003-2014)

أذ بلغت مجموع النفقات (19823) مليار دينار لعام 2003 أذ يلاحظ الزيادة الواضحة في النفقات العامة لعام 2004 والبالغ (32117) مليار دينار حيث يشكل ما نسبته (62%) من إجمالي النفقات العامة. وفي عام 2005 ، تبين الموازنة العامة للدولة وجود انخفاض واضح في جانب النفقات عن المستوى الذي بلغته في عام 2004 اذ ارتفعت النفقات المتحققة بنسبة(-18%) قياسا بالعام السابق ،أما في عام 2006 فقد بلغت (38807) مليار دينار وبمعدل ارتفاع في النفقات العامة حيث يشكل ما نسبته (47%) من إجمالي النفقات العامة قياسا بالعام السابق وقد يعود السبب في ذلك الى التحسن النسبي في الايرادات العامة بسبب الارتفاع في اسعار النفط والتحسن الامني النسبي في تلك الفترة ، واخذت النفقات العامة في عام (2007) بارتفاع نسبي بشكل واضح أذ بلغت (39031) مليار دينار وبفارق ارتفاع يشكل ما نسبته (0.6%) من إجمالي النفقات العامة ويعزى السبب في هذة الزيادة الى التحسن النسبي في الوضع الامني بشكل اكبر من العام السابق ، أما في عام 2008 فيلاحظ أن النفقات العامة ازدادت أذ بلغت (59403) مليار دينار عما هي علية عام 2007 حيث يشكل ما نسبته (52%) من إجمالي النفقات العامة ، وفي عام 2009 بلغت النفقات العامة (52567) مليار دينار وبفارق انخفاض عن عام 2008 حيث يشكل ما نسبته (-11%) من إجمالي النفقات العامة ، أما عام 2010 فيلاحظ ان النقات العامة ازدادت إذ بلغت (70134) مليار دينار وبفارق زيادة حيث يشكل ما نسبته (33%) من إجمالي النفقات العامة عما هو علية في عام 2009 ، فيما أزدادت النفقات العامة خلال عام 2011 لتصل الى (78757) مليار دينار أي بنسبة زيادة(12%) في العام السابق ،واخذت النفقات العامة في عام 2012 الى الزيادة اذ بلغت (105139) مليار دينار وبفارق زيادة عن العام السابق بلغ (33%) ويعود ذلك الى ارتفاع كل من الإنفاق الجاري بنسبة (% 14.3) والاستثماري بنسبة(% 16.4) ، واخذت وتيرة الزيادة في النفقات العامة في عام 2013 اذ بلغت (119128) مليار دينار وبفارق زيادة عن العام السابق بلغ (13%) ، وبعد هذة الزيادات المتتالية للنفقات العامة للعامين السابقين نلاحظ ان النفقات العامة لعام 2014 اخذت بالانخفاض اذ بلغت (83556) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغ (-30%) وقد يعود هذا الانخفاض في النفقات العامة بسبب الانخفاض في النفقات الجارية والاستثمارية اذ انخفضت النفقات الجارية بنسبة بلغت (25.6%) ، والنفقات الاستثمارية انخفضت بنسبة (38.3%) ،

ويمكن اعادة عرض تطورالنفقات العامة خلال مدة الدراسة من خلال الشكل البياني (2) الاتي :-

الشكل(2)

تطور النفقات العامة للمدة من (2003-2014)

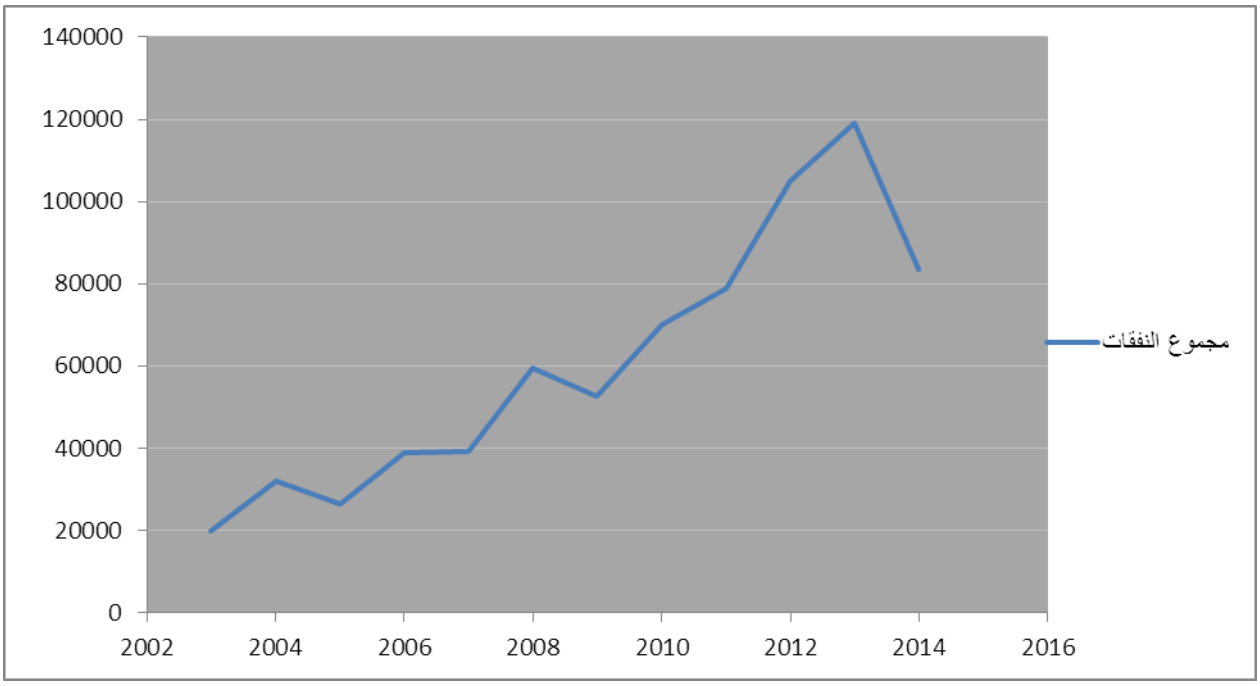

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً – العجز في الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الانفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية ويمكن توضيح العجز في الموازنة العامة في العراق وكما مبين في الجدول (3) أدناه:-

الجدول (3)

العجز في الموازنات التقديرية للسنوات2003 -2014 (مليار دينار)

السنوات	مجموع الايرادات	مجموع النفقات	العجز والفائض
2003	21463	19823	1640
2004	32982	32117	865
2005	40502	26375	14127
2006	49063	38807	10256
2007	54594	39031	15563
2008	80252	59403	20849
2009	55204	52567	2637
2010	70178	70134	44
2011	108807	78757	30050
2012	119817	105139	14678
2013	113840	119128	(5288)
2014	105387	83556	21831

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديرية الحسابات القومية.للمدة (2003-2013)

*الارقام بين الأقواس تشير الى أن القيم سالبة .

إن الموازنة كانت تعاني من فائض في اغلب سنوات الدراسة اي ان الايرادات العامة تكون اكبر من النفقات العامة ففي عام2003 كان فائض الموازنة بمقدار (1640) مليار دينار، وفي عام 2004 استمر الفائض في الموازنة العامة اذ بلغ (865) مليار دينار ، واخذ الفائض في الموازنة العامة بالاستمرار ففي عام 2005 بلغ (14127) مليار دينار ، واستمر الفائض في الموازنة ولكن بنسبة اقل عما هو علية في العام السابق ففي عام 2006 بلغ الفائض في الموازنة (10256) مليار دينار ، وفي عام 2007 تبين إن الموازنة حققت فائض كبير بلغ (15563) مليار دينار عراقي. بينما السنة اللاحقة لها أي عام 2008 حققت الموازنة فائض اكبر وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط اذ بلغ الفائض في الموازنة العامة (20849) مليار دينار ، ولكن هذا الفائض في الموازنة العامة لم يستمر طويلا لان هذا الفائض انخفض في عام 2009 بلغ (2637) مليار دينار، واخذ الفائض في الموازنة العامة بالانخفاض في عام 2010 اذ بلغ (44) مليار دينار، وقد حققت الموازنة العامة في عام 2011 فائض بمقدار (30050) مليار دينار وقد يعود السبب في تحقيق فائض في الموازنة العامة الى ارتفاع اسعار النفط ، واستمر الفائض بالموازنة العامة ففي عام 2012 ولكن بنسبة اقل عما هو علية في عام 2011 اذ بلغ (14678) مليار دينار ، ومن ثم عاد العجز في الميزانية العامة للدولة في عام 2013 اذ بلغ (-5288) مليار دينار ، اما عام 2014 وعلى الرغم من استمر ار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والامنية، وعدم اقرار الموازنة العامة لعام (2014) الا ان قطاع المالية العامة استطاع تحقيق فائضا ماليا مقداره(21831) مليار دينار ، وذلك لتقليص الانفاق الحكومي وابقاءه دون مستويات الانفاق التي تحققت عام 2013 وذلك بما يتوافق مع الايرادات النفطية التي كانت آخذة في الانخفاض، اذ انخفضت النفقات العامة، والذي يعزى الى انخفاض الانفاق الاستثماري وتعليق التحويلات المالية الى اقليم كوردستان ،

ويمكن اعادة عرض عجز الموازنة العامة للمدة من 2003-2014 من خلال الشكل البياني الاتي :-

الشكل(3)

عجز الموازنة العامة للمدة من (2003-2014)

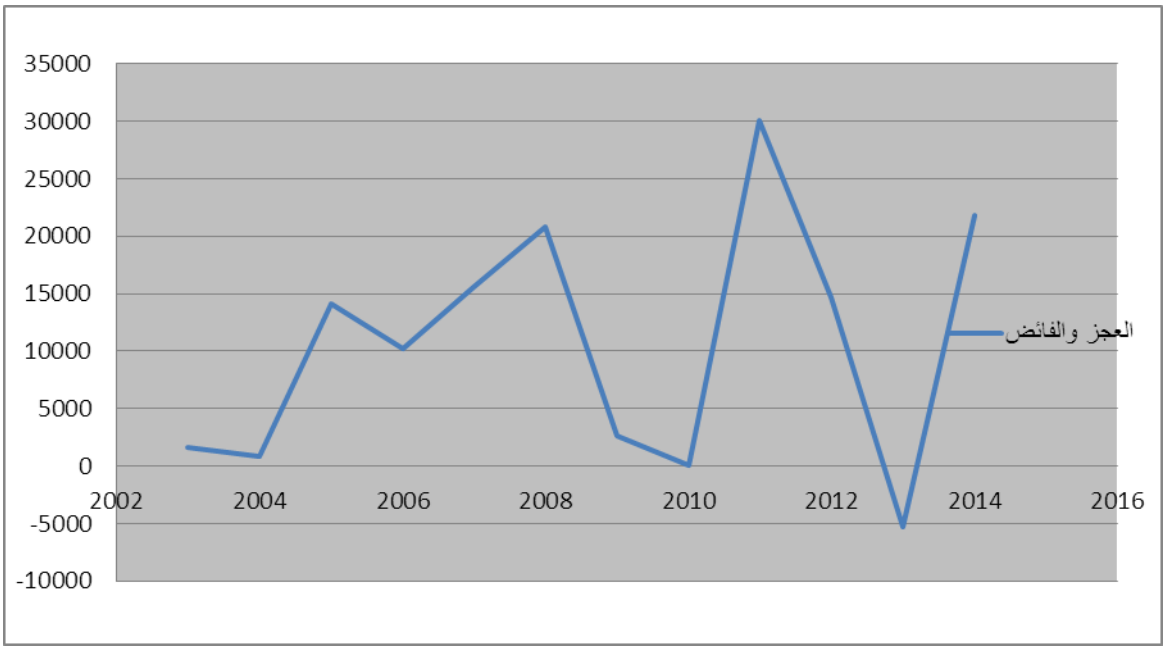

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً- تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2014)

تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2003 الى ان معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة كما يعكسها الجدول (4) نلاحظ ان معدلات البطالة اخذت بالانخفاض النسبي بعد عام 2003 وهذا مؤشر جيد على أن الدولة عازمة على التقليل من معدلات هذه الظاهرة ، الا أنها نسبة لايستهان بها ،لأسباب كثيرة منها تدني مستويات الأنفاق الاستثماري وأنخفاض كفاءة تنفيذه وتراجع معدلات الأستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاعمال المؤاتية ، اضافة الى أن سوق العمل لم يتمكن من توفير فرص عمل كافية ولاسيما للخريجين ، لذا فأن مشكلة البطالة هي من المشكلات التي تواجه صناع القرار الإقتصادي في العراق ويجب القضاء عليها لاسيما وأن الخطط التنموية بعد عام 2003 تشير الى القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة .

الجدول (4)

تطور معدلات البطالة للمدة (2003 -2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	28	28.1	23.3	20	18	14.7	13	15	11	11	11	28

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديرية الحسابات القومية. للمدة (2003-2013)

الواضح من بيانات الجدول (4) ا ن معدلات البطالة اخذة بالانخفاض النسبي خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2003 اذ بلغت(28%) من مجموع السكان الفعال اقتصاديا ثم ارتفعت حدودها في عام 2004 الى(28.1%) وقد يعود السبب في ارتفاع معدل البطالة في العراق خلال العامين السابقين الى الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال عام 2003 وكذلك انخفاض الايرادات والنفقات العامة لعام 2004، ثم تراجعت في الاعوام اللاحقة ففي

عام 2005 بلغ معدل البطالة في العراق مانسبته (23.3%) ، واخذت وتيرة الانخفاض في معدل البطالة بالاستمرار ففي عام 2006 بلغ معدل البطالة (20%) ، ثم عام 2007 بلغ معدل البطالة (18%)، واستمرت معدلات البطالة بالانخفاض على التوالي ففي عام 2008 اذ بلغ معدل البطالة (14.7%) وقد يعود السبب في هذا الانخفاض في معدلات البطالة للاعوام (2005-2006-2007-2008) الى الارتفاع النسبي في الايرادات العامة للموازنة الاتحادية في العراق وتحقيقها فائض مما ادى الى زيادة النفقات العامة للدولة والتي اثرت بشكل ايجابي على معدلات البطالة في العراق من خلال تحقيق فرص العمل للعاطلين وانخفاض معدلات البطالة ، اما بخصوص معدلات البطالة للاعوام (2010-2011-2012-2013) وكما تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء فقد تراجعت معدلات البطالة واستقرت عام 2010عند (15%) وتراجعت بحسب مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء إلى (11%) خلال الا عوام (2011-2012-2013) ، أما عام 2014 ارتفعت معدلات البطالة في العراق واستقرت عند(28%) ويعود السبب الى العديد من التحديات السياسية والاقتصادية ، اذ ان التطورات الاخيرة المتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذة المناطق لا سيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة في هذة المناطق.

ويمكن اعادة عرض معدلات البطالة في العراق للمدة من 2003-2014 من خلال الشكل البياني الاتي :-

الشكل(4)

معدلات البطالة للمدة من (2003-2014)

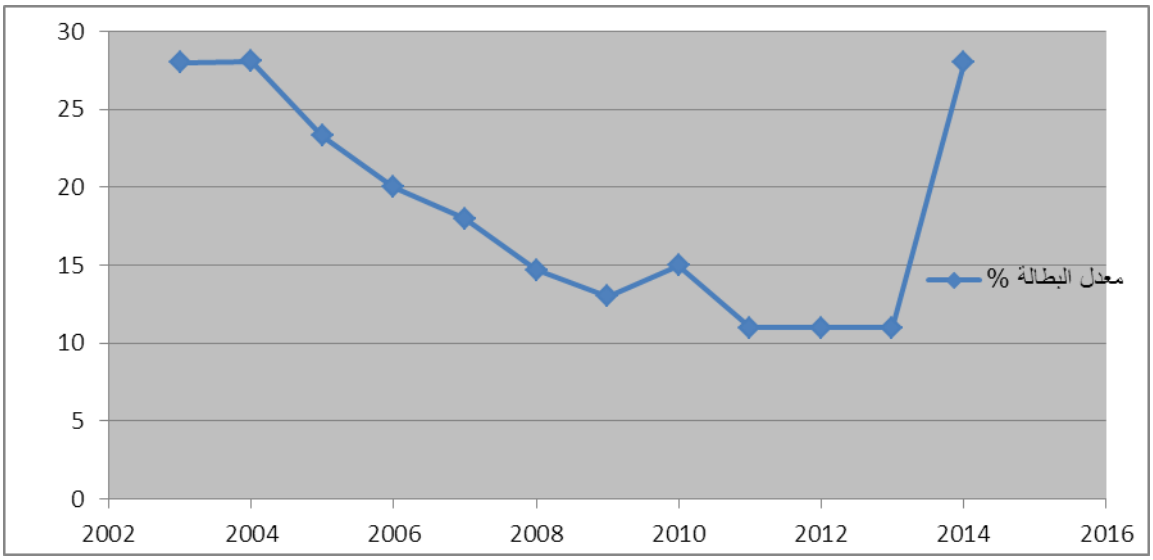

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ومن ملاحظة الشكل (4) وبالرجوع الى الجدول (1) والخاص بالايرادات العامة نلاحظ هناك علاقة عكسية بين تطور الايرادات العامة وبين معدلات البطالة في العراق ،ففي عام 2011 فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة إلى (108807) مليار دينار، مما ادى الى انخفاض معدل البطالة لنفس العام، وفي عام 2012 حققت الموازنة العامة للدولة فائضا في الايرادات بلغ(119817) مليار دينار مما ادى الى انخفاض معدل البطالة ، فيما بلغت نسبة الإيرادات العامة لعام 2013حوالي (113840) مليار دينار ، لتنخفض بذلك معدل البطالة ، اما في عام 2014، فقد

حققت الموازنة العامة للدولة انخفاض واضح في الايرادات العامة بلغ حوالي (105387) مليار دينر مما ادى بالنتيجة الى ارتفاع معدلات البطالة لعام 2014.

نستنتج مما سبق بان هناك علاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة من جهة ومعدلات البطالة من جهه اخرى أي انه اذا كانت الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز فهذا سوف يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع معدلات البطالة والعكس صحيح في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تم عرضه خلال البحث وما تم جمعه من بيانات والتحليل الوارد لتلك البيانات في متن البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

اولاً – الاستنتاجات :-

1. ان دور السياسة المالية للدولة خفضت وبشكل نسبي من تفاقم معدلات البطالة في العراق خلال مدة الدراسة مما يدلل على الدور الذي تلعبة في معالجة هذة الظاهرة والتي اتجهت الى الانخفاض بشكل ملحوظ .
2. ان ما تعرض له العراق بعد عام 2003 من دمار شامل وتخريب للبنى التحتية فأنه يحتاج الى موارد مالية كثيرة لإعادة أعماره وإصلاح اقتصاده ورسم مسارات التنمية فيه . وتأسيساً على ذلك أصبح لزوماً على واضعي السياسة الاقتصادية وأصحاب القرار الاقتصادي في البلد من حسن اتخاذ القرارات الخاصة في جانبي الايرادات والنفقات العامة للدولة واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة التحديات والعقبات التي تعيق عمل الموازنة العامة للدولة .
3. من خلال النظر الى جانب الايرادات العامة يلاحظ عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة للموازنات السابقة فهي تعتمد بنسب كبيرة وتصاعدية على النفط الخام تصل إلى حدود 94 % ، مما يثير قلق متزايد على مستقبل الاقتصاد العراقي .
4. ان التحليل السابق لجانب الايرادات العامة والنفقات العامة للموازنة العامة لوحظ بان هناك تفاوت كبير بين الجانبين ففي اغلب مدة الدراسة كانت الموازنة العامة تحقق فائض اي ان الايرادات العامة تفوق النفقات العامة.
5. يلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين الايرادات العامة والنفقات العامة من جهة ومعدلات البطالة من جهه اخرى، فان الزيادة في النفقات العامة تؤدي بالنتيجة الى انخفاض معدلات البطالة بنفس الوقت.

ثانياً – التوصيات :-

1. العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة(المؤسسات الإنتاجية)بما يؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد الوطني.
2. يتوجب على الحكومة أن تعمل بمبدأ إنتاجية النفقة وذلك يعني المفاضلة بين عدة مشاريع واختيار المشاريع ذات النفقة الأقل والإنتاجية الأعلى، والانتقال أيضاً من مبدأ التوازن في الإنفاق حسب الحصص إلى مبدأ المشاريع الهامة، أي العمل على تمويل المشاريع الأكثر أهمية من غيرها والمحددة في خطتها
3. من أجل مساعدة العاطلين الباحثين عن فرص عمل نرى ضرورة قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنشيط مكاتب التشغيل وذلك باصدار نشرة عن طلبات الايدي العاملة التي ترد من اجهزت الدولة والقطاع الخاص وكذلك عروض العمل المقدمة من الايدي العاملة واتخاذ الاجراءات اللازمة .

4. ان النفقات العامة في العراق قائمة على زيادة النفقات الاستهلاكية، لذلك لابد أن تكون السياسة الانفاقية قائمة على زيادة النفقات الاستثمارية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الإنتاج والذي يؤدي بالنتيجة الى توفير فرص عمل للعاطلين .

المصاد والمراجع:

1. حسين، مجيد علي، .سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ٢٠٠٤. .
2. رفعت المحجوب ، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ،الأردن ، 1975.
3. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،تحليل لأخطر مشكلالات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، ،1998.
4. سرمد عباس جواد ، اثر العمليات الارهابية على الموازنة العامة ، دراسة منشورة ،بحث على موقع وزارة المالية ، ٢٠٠٠.
5. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى،1996
6. شهاب .مجدي محمود، الاقتصاد المالي :نظرية مالية الدولة –السياسات المالية . للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، ١٩٨٨<
7. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،.2009 .
8. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة رابعة ،بيروت لبنان . 1992
9. عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار بالمورد وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلدان النامية دراسة حالة العراق اطروحة دكتوارة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ٢٠٠٨ .
10. غدير ،هيفاء غدير،السياسة المالية والنقديةودورها التنموي في الاقتصاد السوري،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٠.
11. فرهود .محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، ١٩٩٠ .
12. فريد الصلح ، السياسة الإقتصادية ، بدون دار نشر ، الطبعة الثانية ،بيروت لبنان، ، 1964 .
13. كمال. يوسف محمد، فقه الاقتصاد النقدي، القاهرة، دار الصابوني، ١٩٩٣ .
14. كنعان .علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسنين، دمشق، ١٩٩٧ ، ص ٢١
15. المهايني. محمد خالد، الجشي. خالد الخطيب، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٠
16. النجار. عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٢ .